النصب بعدها ولا تكون راجحة المسألة الرابعة مما يترجح فيه النصب أن يقع
الاسم المشتغل عنه بعد عاطف غير مفصول إذ لا العاطف من إلا نسب بأما المفتوحة
الهمزة المشددة الميم مسبوق العاطف بفعل غير مبني للفعل على اسم قبله وإنما ادعيناه
عليه أن يجعل الفعل جزاء عند ذلك الاسم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله
وبعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر أولا. ولا فرق بين الفعل بين أن يكون
رافعا للفاعل أو ناصبا للمفعول فالأول كقام زيد وعمرا أكرمته والثاني
نحو والأنعام خلقها لكم بعد قوله خلق الإنسان من نطفة وإنما رجح نصب المعطوف
فيهما لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة
فعلية وتشاكل جملتي المعطوفة أحدهما على الأخرى أحسن من تخالفهما قاله في شرح
الكافية بخلاف ما إذا فصل بين العاطف والاسم بأما نحو قام زيد وأما عمرو فأهنته
فالمختار الرفع لأنه لا يحتاج إلى تقدير وحكم الاسم الواقع بعد أما في الأحوال
الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لأن أما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها
من الحروف التي يبتدأ بها الكلام قاله الشاطبي وقرئ وأما ثمود فهديناهم بالنصب
لثمود منونا وغير منون قاله الزمخشري في كشافه والبيضاوي في تفسيره فالتنوين
باعتبار الحي وعدمه باعتبار القبيلة والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري وبالتنوين
قراءة ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده على حد زيدا ضربته لا أن الفعل
المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر قبل زيدا هنا لئلا يلزم الفصل بين أما والفاء بجملة تامة
وذلك لا يجوز فلا يقال .. هدينا ثمود فهديناهم وإنما يقدر بعد الفاء بعد المذكور
والأصل وأما ثمود فهدينا هديناهم فلما حذف الفعل المفسر بالفتح دخلت
الفاء على مفسره فقيل وأما ثمود فهديناهم فإن قلت ما بعد فاء الجزاء
لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفاء ليست في مركزها
الأصلي فلا تكون مانعة من العمل وشمل قوله العاطف الواو والفاء وثم وأو
قاله الشاطبي وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته
وأما رأيت زيدا لكن عمرا رأيت أباه وما أكرمت زيدا بل عمرا أكرمته وإنما قال
كالعاطف لأن المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت
هذه الأحرف منزلة منزلة العاطف في إعطاء حكمه المسألة الخامسة
مما يترجح فيه النصب أن يتوهم في الرفع أن الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله
نحو إنا كل شيء خلقناه بقدر لأنه إذا رفع كل احتمل خلقناه أن يكون خبرا فـ
فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت أو شرا كما هو
مذهب أهل السنة والجماعة واحتمل أن يكون خلقناه صفة لشيء وبقدر خبر كل وتكون
والتخصيص بالصفة يفهم أن ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هي
المخلوقية المنسوبة له فما ليس مخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فيوهم أن
ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة والناظم يتوهم إذ الرفع النصب
كل على أنه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقناه ويمتنع جعله صفة لكل شيء لأن الصفة
لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم بعث المسألة أي ومن أجل

أن الصفة

أن الصفة لا تعمل في الموصوف وجب الرفع لكل أي كان الفعل المتصل بالضمير صفة
لكل شيء نحو وكل شيء فعلوه في الزبر أي الكتاب ولا يمتنع نصب كل لأن تقدير تسليط
الفعل عليها إنما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر
حتى يصح تسليط فعلوا على كل شيء وإنما المعنى وكل شيء معمول لهم ثابت في الزبر وهو
مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتأخر صفة له أو لشيء وفي
الزبر خبر كل أو إن كان الفعل صلة لموصول نحو زيد الذي ضربته أو إن كان الفعل مضافا
إليه نحو زيد يوم تراه يفرح فزيد فيهما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره
ضربته في الأول أو تراه في الثاني لأن كلا منهما لا يعمل فيما قبله أما الأول فلأنه صلة والصلة
لا تعمل فيما قبل الموصول وأما الثاني فلأنه مضاف إليه يوم وهو شبيه بالصلة في تتميم
ما قبله والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا أو إن وقع الاسم
بعد ما يختص بالابتداء كإذا الفجائية على الأصح متعلق بيختص وفي المسألة ثلاثة أقوال
أصحها هذا مطلقا والثاني جواز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين
أن يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وإن لا يقترن فيمتنع حكاها في المغني وعلى الأصح
فيجب الرفع نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ويجوز النصب على الثاني ويمتنع على الثالث
لفقدان قد وإليه أشار الناظم بقوله. وإن تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه
ابتداء أو وقع الاسم قبل ما لا يرد ما قبله معمولا لما بعده وإليه أشار الناظم بقوله
كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد نحو زيد ما أحسنه أو زيد إن
رأيته فأكرمه أو زيد هل رأيته أو زيد هلا رأيته أو ما زيدا الأفضل به عمرو فيجب
رفع زيد في هذه الأمثلة لأن ما بعد ما التعجبية وإن الشرطية وهل الاستفهامية وهلا
التحضيضية وإلا الاستثنائية لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويقاس على ذلك
جميع أدوات الصدور تنبيهان الأول ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب
فيه الرفع كما في مسألة إذا الفجائية المتقدمة لعدم صدق ضابط الباب عليها
لأن من جملة الضابط المذكور أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق
وذلك ممتنع مع إذا الفجائية وما ذكر معها وكلام الناظم في البيتين السابقين وهما قوله
وإن تلا السابق إلى آخرهما يوهم ذلك لأنه جعله من جملة أقسام الباب لكن ضرورة
تتميم الأقسام الجائية ألجأه إلى ذلك وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة إلى ذكره
التنبيه الثاني لم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مرجحا للنصب كما فعل الناظم في
شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب أن يكون مخلصا من إيهام غير الصواب والرفع
بخلاف ذلك كقوله تعالى إنا كل شيء خلقناه بقدر ثم علله بالخصر مما قدمناه بل جعل
سيبويه النصب في الآية المذكورة مرجوحا مثله في زيدا ضربته فإنه قال في أثناء
كلام له أما قوله تعالى إنا كل شيء خلقناه بقدر فإنما جاء على جر قولك زيدا ضربته وهو
عربي كثير انتهى كلام سيبويه فيكون الرفع أحسن من النصب قال ابن الشجري
أجمع البصريون في هذه الآية على أن الرفع أرجح لعدم تقدم ما يقتضي النصب وقال
الكوفيون النصب فيها أجود لأنه قد تقدم على كل عامل ينصبه وهو إن فاقتضى ذلك إضمار
خلقنا انتهى المسألة السادسة مما يترجح نصبه أن يكون الاسم المشتغل عنه

Copyr … ersity